

النقود الافتراضية (البيتكوين)

Virtual money (Bitcoin)

باطلي غنية أستاذة

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 02 –

رئيسة فرقة بحث ضمن مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

البريد الإلكتروني: batlighania@yahoo.com

تاريخ النشر: 2026/06/10

تاريخ القبول: 2026/06/07

تاريخ الارسال: 2026/05/10

ملخص :

تعتبر النقود الافتراضية بشكل عام والبيتكوين بشكل خاص في الوقت الحالي أكثر استعمالاً وشهرة مقارنة بالعملات المشفرة المتداولة الأخرى، كما تعتبر من العملات التي تم تطبيقها بشكل كامل، فالعملة المشفرة هي نقود افتراضية من نظير على نظير لا مركزية. وتتم عمليات التبادل بين المستخدمين دون اللجوء إلى وساطة بنك يدير المعاملات، وهذا ما يفسر واحدة من المزايا الكبيرة التي يقدمها هذا النظام وهي التكاليف المنخفضة أو رسوم معاملات منخفضة التي تكون أقل بكثير مما تقدمه البنوك فيما يتعلق بوسائل الدفع الحديثة الأخرى والتقليدية، ومن أجل ضمان التحقق من صحة المعاملات وتعميم هذا النوع من النقود يتم استعمال تقنية التشفير.

الكلمات المفتاحية: البيتكوين، النقود الالكترونية، الحافظة الالكترونية، الأموال الالكترونية

*المؤلف المرسل الأستاذة : باطلي غنية

Abstract:

Virtual currency in general and Bitcoin in particular, are currently the most widely used and popular of the many crypto currencies in circulation. As it is one of the fully implemented currencies, crypto currency is a decentralized peer-to-peer virtual currency. Exchanges between users are done without recourse and

without the mediation of a bank that manages the transactions; this explains one of the great advantages offered by this system, which are low costs or low transaction fees, much lower than what banks offer compared to other modern and traditional means of payment. In order to ensure the validity of transactions and the circulation of this type of money, the encryption method is used

Keywords: Bitcoin, Electronic Money, The Electronic wallet, Blockchain .

مقدمة:

إن دخول الرقمنة على الاقتصاد أثرت على وسائل وطرق الدفع وعلى النقد بحد ذاته، وتطورت النقود الافتراضية في السنوات الأخيرة بشكل كبير وأخذت مكانة معتبرة على أنها بديل للنقود القانونية (الرسمية)، ومع الأزمة المالية التي اهتزت معها ثقة المواطن في النظام المالي والبنكي عرفت هذه النقود نجاحاً متزايداً حيث بلغت 200 عملة افتراضية في التداول إلى غاية⁽¹⁾ 2014.

والببتكوين BITCOIN إحدى العملات الافتراضية التي عرفت منذ 2009 على يد ساتوشي ناكاموتو SATOUCHI NAKAMOTO، وهو الاسم المستعار للشخص الذي لم يتم التعرف عليه أو التعرف عليهم لحد الآن وقد تم الاستحواذ على 90 بالمئة من السوق في جانفي من سنة 2014⁽²⁾.

تم إنشاء هذه العملة الافتراضية في أعقاب أزمة العقارات لعام 2008، على خلفية عدم اليقين وعدم الثقة في الأنظمة النقدية التقليدية. وتقدم هذه العملة المشفرة ميزة تتمثل في انخفاض تكاليف ورسوم المعاملات، وهي أقل من رسوم آليات الدفع التقليدية الأخرى عبر الإنترنت. ومع ذلك فإن ميزتها الحقيقية هي اللامركزية على عكس العملات التي أنشأتها الحكومات.

وتظهر أهمية البيتكوين من خلال المزايا التي تقدمها بالإضافة إلى تطورها الملحوظ في الآونة الأخيرة، حيث تسمح العملة بمعاملات سرية وأمنة مقارنة برسومها المنخفضة. ولا تحتوي المعاملات على أي معلومات شخصية، مما تقضي على مخاطر تسرب البيانات أو سرقة الهوية. النقطة القوية الأخرى في Bitcoin هي إمكانات نموها الهائلة يحتفظ العديد من

المستثمرين بعملات البيتكوين الخاصة بهم ويраهنون على أن قيمتها ستبلغ ذروتها عندما تصبح العملة المشفرة أكثر حركية وحرية في التعامل بها. وتجنب هذه العملة الافتراضية واللامركزية الوسطاء التقليديين مثل البنوك والحكومات الدخول في سياق ركود وأزمة اقتصادية⁽³⁾.

وتزداد أهمية النقود الافتراضية شيئا فشيئا خصوصا وقد تصادفت مع تقرير TRACFIN⁽⁴⁾ المعنون "التأثير النقود الافتراضية". تقرير هيئة البنوك الأوروبية بخصوص النقود الافتراضية والإعلان عن فرض ضريبة على النقود الافتراضية، وعن تفكيك أول عملية أوروبية للبيتكوين في Midi-Pyrénées وكذا افتتاح "دار للبيتكوين" في فرنسا⁽⁵⁾.

إن البيتكوين ومنذ نشأتها في سنة 2009، ومع التطورات التي شهدتها في السنوات الأخيرة منذ 2014⁽⁶⁾، طرحت العديد من التساؤلات الإشكالات وبالأخص من قبل المشتغلين بهذا المجال لاسيما وأن هذه العملة تدخل في قلب وظائفهم، وبعد ما تعالت الأصوات والمخاوف من قبل العامة ومختلف الهيئات السياسية في العالم المصرفي حصل تطور فقهي ضئيل بخصوص هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بالنقود الافتراضية في الجزائر وبالرجوع للمادة 69 من قانون النقد والقرض 11_03 الصادر بتاريخ المؤرخ في 26 غشت 2003 والتي تنص على: "تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما كان السند أو الأسلوب المستعمل"⁽⁷⁾.

يفهم من هذه المادة أنها تستوعب النقود الالكترونية باعتبارها وسيلة دفع جديدة حيث تمكن هذه الأخيرة الأشخاص من تحويل الأموال مهما كان السند أو الأسلوب المستعمل في التحويل يعتمد على التقنية والتكنولوجيا الحديثة، لكن نحن نعلم أنه لا يمكن أن تصدر النقود إلا من طرف مؤسسات أو هيئات خاضعة لقانون النقد و القرض .

وفي ظل غياب نص صريح فلا يمكن القول بإمكانية استعمال هذا النوع من النقود الافتراضية في الجزائر. إضافة إلى أن قانون المالية لسنة 2018 وفي المادة 117 منه نص على أنه:

"يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية

كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية. يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها".

وفي عرض الأسباب والمبررات لهذه المادة في مشروع قانون المالية يتبين أن هذه العمليات لا تخضع لأي سلطة معترف بها، وغير خاضعة لأي رقابة تفرضها الدولة. وعليه فإن الجزائر تفرض رقابة صارمة ومشددة على هذا النوع من العملات الافتراضية لأنها تستعمل في المتاجرة بالمخدرات وغسيل الأموال والتهرب الضريبي، ومن بين العملات الافتراضية المنتشرة عالمياً وتُعترف بها العديد من الدول منها ألمانيا واليابان حيث وصلت قيمتها إلى أعلى المستويات حيث فاقت قيمة الدولار هي عملة البيتكوين، إلا أن العديد من الدول عملت على حظرها نظراً للمخاطر الكبيرة.

وفي فرنسا ومن خلال بنك فرنسا⁽⁸⁾، L'ACPR⁽⁹⁾ ثم L'AMF⁽¹⁰⁾، والإدارة الضريبية أخذت موقفاً لها بخصوص البيتكوين في جويلية 2014⁽¹¹⁾ حول تنظيم وتقنين البيتكوين. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية: هل يمكن رد عملة البيتكوين إلى واحدة من النقود الموجودة، وما هو النظام القانوني الذي تخضع له؟

إن الكلام عن وضع إطار قانوني لهذا المنتج الجديد، سيتضح شيئاً فشيئاً من خلال تعريفها ومعرفة كيفية تشغيلها أو طريقة عملها (المبحث الأول)، وكذا تحديد وجهات النظر في طبيعتها القانونية (المبحث الثاني)، وتبيين الإطار القانوني الذي يمكن أن تخضع له (المبحث الثالث).

المبحث الأول: تعريف وطريقة تشغيل البيتكوين.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للبيتكوين.

المبحث الثالث: النظام القانوني للبيتكوين.

المبحث الأول

تعريف وطريقة تشغيل البيتكوين

البيتكوين⁽¹²⁾ عملة إلكترونية لامركزية وغير معرفة جزئياً، ولا تدعمها أي حكومة أو جهة شرعية أو كيان قانوني. ويعتمد سلامة وتكامل النظام على وجود سجل يحتوي على جميع المعاملات، ويتم تحديثه باستمرار على جميع عقد الشبكة les nœuds du réseau. والذي له

العديد من المزايا منها تكاليف المعاملات منخفضة جداً، لكن قيمتها لا تضمنها أي دولة. فهي تعتمد على ثقة المستخدمين والمتعاملين بها، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل حول القيمة الحقيقية لها؟

يرتكز البيتكوين على بروتوكولات مشفرة من أجل حل مشكلة الدفع المزدوج من جهة، ومن جهة أخرى ضمان هوية المشاركين. تعتبر هذه النقود بديلاً، لكن هل يمكن بأي حال اعتمادها كنقود ورقية *monnaie fiduciaire*؟

المطلب الأول

تعريف البيتكوين

تعتبر هذه العملة افتراضية بكل ما تحملها الكلمة من معنى عملة مشفرة، ويمكن تعريف البيتكوين كنسخة "عبر الإنترنت" من المال. يمكن استخدامها لشراء المنتجات والخدمات، وتقبلها المزيد والمزيد من الشركات. وتستند إلى أرصدة يتم تحديثها في سجل عام يمكن للجميع الوصول إليه. ويتم إنشائها وتوزيعها وتداولها وتخزينها من خلال الدفتر اللامركزي المعروف باسم Block Chain وبالمثل يمكن عرض جميع معاملات البيتكوين بسلسلة. ويتم التحقق من هذه المعاملات بواسطة نظام يتطلب قوة حوسبة هائلة⁽¹³⁾.

وتعتبر عملة البيتكوين من الأصول المشفرة، أصل تشفيرها هو أصل افتراضي مخزن على وسيط إلكتروني يسمح للمستخدمين بقبول الدفع لإجراء معاملات دون حاجة اللجوء إلى النقود القانون، و يتم إنشائها داخل مجتمع مستخدمي الإنترنت، المعروفين أيضاً باسم المعدّنين، الذين قاموا بتثبيت وحداتهم على أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالبرنامج المجاني على الإنترنت والتي ستدشّن، وفقاً لخوارزمية، عملات البيتكوين التي يتم تخصيصها بعد ذلك لكل شخص بما فيهم القصر كمكافأة على مشاركته في عمل النظام.

وبمجرد إنشائها، يتم تخزين عملات البيتكوين في خزانة إلكترونية محفوظة على الكمبيوتر أو الجهاز اللوحي أو الكمبيوتر المحمول المستخدم، أو حتى عن بُعد. ومن الممكن بعد ذلك نقلها عبر الإنترنت وبصورة مجهولة بين أفراد المجتمع. إذا كانت عملة البيتكوين هي الأصول المشفرة الأكثر شهرة وقيمتها، ففي بداية عام 2018 كان هناك أكثر من 1300 أصل من هذا النوع في العالم. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت العديد من العملات المشفرة الأخرى منذ 2014. يطلق عليهم "Altcoins". ومع ذلك، تظل "BTC" أهم عملة مشفرة من حيث الرسملة.

وتتطور أيضًا الأصول المشفرة الأخرى مثل الإيثر والريل بشكل مهم جدا، وتعتمد أساليب التشغيل الخاصة بهم على مفاهيم مشابهة لتلك الخاصة بالبيتكوين⁽¹⁴⁾.

وعليه يجب الحرص عند التمييز بين البيتكوين كوحدة من هذه العملة النقدية وبين البيتكوين كنظام المعاملات لهذه العملة، يوجد حاليا أكثر من عشرة ملايين عملة بيتكوين متداولة بقيمة تقدر بأكثر من 5 مليارات يورو ولكن بسبب تقلب الأسعار من المرجح أن تتغير هذه القيمة بسرعة كبيرة. إن العملات المشفرة بشكل عام، وعملة البيتكوين بشكل خاص تختلف اختلافا كبيرا من عدة نواح عن الأنظمة النقدية التقليدية⁽⁴⁾:

- ° لا يتم ضمانها أو فرضها من قبل أي هيئة مركزية (دولة، بنك مركزي...).
- ° يتم تحديد قيمة البيتكوين فقط من قبل سوق الصرف وعلى أساس استخدامها.
- ° لا تركز قيمتها على الأموال أو السلع المادية ولكن على القيمة التي يضعها الأفراد عليها كنظام دفع.

° الإصدار النقدي ليس من اختصاص بنك أو دولة، ولكن البتكوين محدد مسبقا في رمز معلوماتي. يمكن للجميع رأيتها) مفتوحة للجميع (open-source) (ويمكن بسهولة التنبؤ بتطور عدد عملات البيتكوين بمرور الوقت.

° أخيرا وبسبب تنفيذها لا تتطلب عملة البيتكوين بنية تحتية مركزية لضمان المعاملات والتحقق منها. يتم إجراء هذه التحقيقات بواسطة مستخدمي شبكة البيتكوين، ويتم اختيارهم عشوائيا على فترات منتظمة.

المطلب الثاني

طريقة تشغيل البتكوين

يتم إنشاء عملات البيتكوين من خوارزمية رياضية موجودة في البرنامج والتي يجب على الفرد حتى القصر في عالم البيتكوين تثبيته على جهازه الطرفي. مطلوب أيضًا الاتصال بشبكة نظير إلى نظير. وعندما يتم حل عدد من المعادلات، يتم تخصيص عملات البيتكوين "للقصر" بناءً على مشاركتهم في القرار. و بالتالي يمكنهم أن يقرروا بيعها أو استبدالها بالسلع والخدمات أو بعملات أخرى. يعكس نمط الإنتاج هذا خصوصية Bitcoin ، أي أنها عملة مستقلة ولا مركزية تفلت من سلطة و رقابة السلطات التنظيمية والدول⁽¹⁵⁾.

ولفهم كيفية عمل Bitcoin، من الضروري فهم العناصر المختلفة التي يعتمد عليها عملها. وهي البلوك تشاين، فما هو block Chain؟ إن Bitcoin واحدة من أولى العملات الرقمية التي اعتمدت على تقنية "النند للنند" pair à «pair» لتسهيل المدفوعات الفورية. تعتمد هذه العملة على مجموعة من أجهزة الكمبيوتر تعتبر "عقدًا" nœuds، تقوم أجهزة الكمبيوتر بتنفيذ كود Bitcoin و تخزين block Chain الخاص بها⁽¹⁶⁾.

ويمكن تعريف block Chain على أنه مجموعة من الكتل، تمثل كل كتلة مجموعة من المعاملات، جميع أجهزة الكمبيوتر التي تشغل block Chain لديها نفس قائمة الكتل والمعاملات، ويمكنها رؤية معاملات البيتكوين الجديدة التي تملأ الكتل الجديدة. لذلك من المستحيل خداع هذا النظام. يمكن لأي شخص تتبع المعاملات في الوقت الفعلي أو المتزامن، دون الحاجة إلى امتلاك "عقدة". يمكن تتبع سجل المعاملات، ومع ذلك لا يمكن لأي شخص أن ينفق عملة البيتكوين التي لا يمتلكها أو ينسخها أو يلغها⁽¹⁷⁾.

ويمكن تعريفها على أنها: "عملة يتم تبادلها من نظير إلى نظير بين الأفراد، ولكن دون الحاجة إلى المرور من خلال بنك وبدون سيطرة الدول أو البنك المركزي عليها"، يتم تسجيل كل معاملة يتم إجراؤها بBitcoin في السجل نفسه المخزن عليه الكتل الموجودة على أجهزة الكمبيوتر (العقد) الخاصة بالشبكة كلها تشكل block Chain.

هذا السجل عام وبالتالي يتيح الوصول إلى جميع المعاملات منذ إنشاء العملة الافتراضية. يتسم النظام بالشفافية وعدم الكشف عن هوية المستخدمين. من الناحية النظرية فإن تسجيل المعاملات والتحقق منها يجعل من المستحيل مضاعفة الإنفاق، أي استخدام نفس البيتكوين لعمليات شراء متعددة⁽¹⁸⁾.

توضح سارة بوراكة، محاضرة في L'UNamur في قسم الإدارة: "إذا كانت جميع العقد على دراية بجميع المعاملات على block Chain، يصبح من السهل تحديد محاولات الإنفاق المزدوج." علاوة على ذلك فإن هذه الكتابات محمية بنظام تشفير وتمنع تعديلها المحتمل. عندما يتم تسجيل المعاملات في الكتل (من Block Chain)، يتم التحقق منها بواسطة أجهزة الكمبيوتر على الشبكة⁽¹⁹⁾.

ومن مبادئ التشغيل كذلك، لا يقوم نظام البيتكوين على تشفير أي من البيانات التي يستخدمها ويمكن للجميع الرجوع إلى سجل المعاملات الجارية، لكن يستخدم التشفير فقط لإنشاء توقعات غير قابلة للتزوير وتنفيذ وظائف أحادية الاتجاه فقط من المحتمل أن يتم تشفير محفظة المفتاح الخاص (حيث يحتفظ المستخدم بالمعلومات السرية التي ستثبت حقه في إنفاق عملات البيتكوين الخاصة به)، القابلية للتشفير من طرف المستخدم اختياري ويقع على عاتق المستخدم وليس نظام البيتكوين، هذا التشفير من مسؤولية النظام المناسب أو نظام التشغيل، كما هو الحال مع أي ملف آخر.

عنوان البيتكوين هو المعلومة الوحيدة التي تحتاجها لتلقي البيتكوين، ولست بحاجة إلى تشغيل برنامج البيتكوين لاستلامها. إن الشخص الدافع هو بالفعل الذي سيرسل المعاملة إلى بقية الشبكة والتي ستضمن عنوان المستلم.

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية للنقود الافتراضية (البتكوين)

إن البحث في الطبيعة القانونية يستوجب منا البحث فيما إذا كانت هذه النقود هي نقود قانونية، أم نقود إلكترونية، أم لها طبيعة خاصة بعيدة عن كليهما.

المطلب الأول

البتكوين عبارة عن نقود

على الرغم من تسميتها المشهورة على أنها ملكة النقود المشفرة «la reine des crypto-monnaies» وفي نفس الوقت هي عبارة عن نقود افتراضية وغير مركزية. فإلى أي مدى يمكن القول بأنها نقود بالمعنى القانوني؟

الفرع الأول

النقود الافتراضية والنقود القانونية

على اعتبار أن النقود القانونية تتوافر فيها مجموعة من الخصائص، من بينها قوة الإبراء المطلقة، فهل تتوافر هذه الخاصية في البيتكوين باعتباره من النقود الافتراضية؟ وعليه نحاول توضيح هذه الخاصية ثم نرى مدى توافرها في البيتكوين.

أولاً: الخاصية القانونية للنقود القانونية وهي "قوة الإبراء المطلقة".

«le pouvoir libératoire universel».

تتفق كل التشريعات حول هذه الخاصية فالنقود مال خاص تصدره الدولة له قيمة معينة وتضمنه الدولة بحد ذاتها⁽²⁰⁾، وتنفرد هذه الأخيرة بهذه الخاصية تحت مظلة قانون الالتزامات، حيث أنه من خلال قوة الإبراء المطلقة يمكن للمدين أن تبرأ ذمته من الدين بمجرد تقديم بعض النقود وتسليمها لدائنه طبعاً بقدر دينه، وتعتبر نقوداً قانونية مهما كان تواجده، ويجب على هذا الأخير أن يكون راضٍ بالقدر الكاف بمجرد دخول هذه الوحدات النقدية في حيازته، ويعتبر أنه قد تم الوفاء بالدين تلقائياً. وقوة الإبراء مطلقة هذه لا تحتاج إلى اتفاق آخر حتى تبرأ ذمة المدين في مواجهة دائنه، بل هذا الأثر يترتب بقوة القانون، وهذه القوة أو الميزة مرتبطة بالنقود القانونية⁽²¹⁾.

ثانياً: غياب قوة الإبراء المطلقة للبتكوين.

إن عملة البتكوين ليس لها قوة إبراء مطلقة، بل يجب على المدين أن يتفق مع دائنه على طريقة السداد بالبتكوين، بمعنى أن المدين الذي يريد سداد ديونه عن طريق البتكوين يجب أن يحصل على موافقة دائنه حتى يعتبر قانوني ويترتب على ذلك مجموعة من النتائج منها⁽²²⁾:

- لا يتعرض الدائن الذي يرفض دفع عملات البتكوين للعقوبات المنصوص عليها في المادة 3/642 من قانون العقوبات الفرنسي.

- ولأن البتكوين ليست نقود، فانه لا يمكن اعتبارها عملة (devise)، لذا فإن بائعي البتكوين لا يمكن اعتبارهم في تصنيف الصرافين اليدويين (les changeurs manuels).

- إن "حساب البتكوين" إذا كان موجوداً، فهو ليس حساب بنكي، وليس حساب للدفع. ووفقاً لنص المادة 1/111 من قانون النقد والمال الفرنسي نجد أن العملة القانونية الوحيدة هي الأورو. وفي نص آخر من قانون العقوبات الفرنسي 3/642 تعاقب على كل فعل يتمثل في رفض أو قبول نقود أو أوراق بنكية قانونية في فرنسا إلا وفقاً للقيمة الممنوحة لها. وعليه فإن عملة الأورو هي العملة الوحيدة المقبولة بين المتعاملين الاقتصاديين، ولهذا فهي تتمتع بخاصية الإبراء libératoire. وعليه فإن هيئة البنوك الأوروبية وبعدها بنك فرنسا أشاروا على أن النقود الافتراضية لا تعطي أية ضمانات للتعويض عنها أو تحصيلها، ولا يمكن تصنيفها على أنها نقود قانونية على أساس أنها قد لا تحظى بقبولها في الوفاء⁽²³⁾.

وقد قامت L'ACPR باعتماد تحليل تعريفي للبتكوين هو:

« Une unité de compte virtuelle stockée sur support électronique qui permet d'acquérir des biens et des services sans recourir à la monnaie légale »

بمعنى هي وحدات حسابية افتراضية مخزنة على دعائم الكترونية والتي تسمح أو تمكن من الحصول على السلع والخدمات بدون الرجوع إلى النقود القانونية.

إن هذا التحليل أو الحل قد تم التأكيد عليه من طرف Beau Denie المدير العام للعمليات البنكية لبنك فرنسا خلال اجتماع اللجنة المالية في 2014/01/15 حول القضايا المتعلقة بتطوير النقود الافتراضية من نوع البيتكوين

« les enjeux liés au développement des monnaie virtuelle de type Bitcoin »

عند السؤال على أن البيتكوين ليست بنقود من طرف رئيس اللجنة Philippe Marini « le bitcoin est-il de fausse monnaie » وأن البيتكوين هي نقود وهمية ، وكان رده واضحا على أن البيتكوين ليست نقود (24) « ce n'est pas une monnaie » و من جهتها كرست مؤخرا L'AMF (هيئة الأسواق المالية) بدورها أنه لا يمكن الخلط بين العملات الافتراضية والنقود القانونية.

وعليه فان البيتكوين ليس نقودا بالمعنى القانوني للمصطلح.

الفرع الثاني

النقود الافتراضية والنقود الالكترونية

نقوم أولا بتحديد المقصود من النقود الالكترونية، ونبحث فيما إذا كانت النقود الافتراضية تدخل في زمرتها أولا.

أولا: النقود الالكترونية: مادام أن البيتكوين ليست نقود قانونية، فهل هي نقود الكترونية؟ إن النقود الالكترونية حاليا تعتمد على نظام واضح ولا يطرح أي صعوبات. وقد تم نقل التوجيه الأوروبي لسنة 2009 (26) بموجب قانون 2013 (27)، والذي يحدد الإطار القانوني الذي يمكن إصدار القانون من خلاله، وكذا ينظم أحكام تضمن لمالك وحدات النقود الالكترونية سداد أو تحويل هذه الوحدات إلى نقود قانونية، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك إصدار للنقود الالكترونية إلا مقابل تحويل الأموال التي تم إنشاؤها (المؤهلة بشكل صحيح كوحدات نقدية)، لها قيمة معادلة للمبلغ المحول وقت إصدارها. قانونيا تشكل النقود الالكترونية دين على مصدرها او مرسلها ويعرض على حاملها الحق في السداد بشكل مضمون

(28)

لا يصدر البيتكوين من طرف شخص محدد، وقد يصدر من قبل قصر غير معروفين، عند الانتهاء من برمجة الحاسوب والتي لا تكون مشروطة بالضرورة بتحويل الأموال، لا يمكن تشبيه هذا الأمر بالنقود الالكترونية ولا يمكن لنظام هذه الأخيرة استيعاب هذا الأمر، لأن المستخدمين بما فيهم القصر لن يمتثلوا أبدا لقيود إصدار النقود الالكترونية وهذه هي فلسفة النظام ويجب تقبلها⁽²⁹⁾.

إذا يتضح أن التمييز بين النقود الالكترونية والنقود الافتراضية أمر مفروض، حيث أن التوجيه الأوروبي 2009-110 المؤرخ ب 2009/04/16 عرف في المادة 2 منه النقود الالكترونية على أنها⁽³⁰⁾:

«Une valeur monétaire qui est stockée sous une forme électronique، y compris magnétique représentant une créance sur l'émetteur qui émise contre la remise de fonds aux fins d'opérations de paiement»
أي أنها قيمة نقدية مخزنة على شكل إلكتروني أو ممغنط (مغناطيسي)، والتي تمثل ديناً على المصدر ويقوم بإصدارها مقابل استلام أو تحصيل أو تحويل الأموال بغرض إنهاء عمليات الدفع.

تم نقل هذا التعريف بواسطة المادة 1/1/315 من قانون النقد والمال الفرنسي الناتجة عن القانون رقم 2013-100 المؤرخ 28 يناير 2013 الخاص بنقل التوجيه EC / 110/2009 المؤرخ 16 سبتمبر 2009 (المعروف باسم "DME2")، على أن " النقود الإلكترونية هي قيمة نقدية يتم تخزينها في شكل إلكتروني، بما في ذلك المغناطيسية، وتمثل دين على المصدر، والتي يتم إصدارها مقابل استلام الأموال لأغراض معاملات الدفع المحددة في المادة L.133-3 والتي يتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو اعتباري غير مصدر النقود الإلكترونية".

إن النقود الافتراضية لا تصدر من أجل تحصيل أو استلام الأموال، وبالتالي لا يمكن اعتبارها من النقود الالكترونية لعدم احتواء تعريف هذه الأخيرة للنقود الافتراضية⁽³¹⁾.
أشار كذلك بنك فرنسا في اجتماعه في 2013/12/5 إلى أن⁽³²⁾:

« Cette monnaie virtuelle ne répand pas non plus la définition d'un paiement au sens du cadre monétaire et financier, plus particulièrement à la définition de la

monnaie électronique dans la mesure où le Bitcoin n'est émis contre la remise de fonds ».

بمعنى أن النقود الافتراضية لا يمكن اعتبارها واحدة من وسائل الدفع الواردة ضمن مواد قانون النقد والمال الفرنسي، وبالاخص في تعريف النقود الالكترونية، حيث أن البتكوين لا يصدر من أجل الحصول أو تسليم الأموال كما يتطلب النص. ولكن من خلال خوارزمية وقد واعتمدت هيئة الأسواق المالية نفس التعريف الذي جاءت به الهيئة المصرفية الأوروبية.

ثانيا: البتكوين عملة خاصة.

إذا كانت ألمانيا قد اعترفت بهذه العملة فإن الأمر في فرنسا مخالف تماما، ومع ذلك يتم تقديم البتكوين كطريقة دفع تقليدية والتي تعتمد على الإرادة المنفردة للأطراف لقبولها بهذا الشكل. ولهذا السبب فإن السلطات المصرفية المسئولة عن أمن وسائل الدفع تولي اهتماما وثيقا بها " فإذا لم يشر تعيين وسائل الدفع في عام 2012 إلى عملة البتكوين، قد أولى بنك فرنسا مؤخرا بعض الاهتمام له، ويؤكد البنك المركزي الأوروبي أن " الإطار القانوني للبتكوين غير واضح للغاية" في عام 2012⁽³³⁾.

وقد أصدرت السلطة المصرفية الأوروبية أيضا بيانا صحفيا في ديسمبر عام 2013 لتنبيه المواطنين الأوروبيين إلى مخاطر عملة البتكوين. وإذا كان يمكن استبعاد التكييف القانوني للعملة monnaie فإن الطبيعة القانونية للبتكوين لا يمكن أن تستبعد، حيث يستحق الأمر البحث في التصنيفات الكلاسيكية حيث يمكن الوصول الى توضيح ذلك من خلال إجراء المقارنات والاستثناءات⁽³⁴⁾.

المبحث الثالث

النظام القانوني للبتكوين

إن مسألة التكييف القانوني للنقود الافتراضية مسألة مهمة، حيث إذا لم نتمكن من اعتبار النقود الافتراضية نقودا قانونية ولا نقودا الكترونية، وإذا كانت الطبيعة القانونية للنقود الافتراضية مازالت غير واضحة، كما لا يدخل البتكوين في أي تعريف قانوني موجود سابقا، وعليه فإن البحث في تكييفه يمكننا من وضع فرضيات قانونية والتوجه نحو أرضية لبناء نظامه القانوني، حيث يمكن الرجوع إلى القواعد الخاصة بتقديم خدمات الدفع، وإذا كان

البيتكوين ليس نقودا يمكن في كل الأحوال اعتباره مال أو شيء محل لمعاملة. ومن أجل توضيح ذلك لابد من البحث عن الإطار القانوني، هذه العملية قد تساعدنا في تحديد أو، وبالعكس استثناء بعض التطبيقات أو الأنظمة الموجودة عليه. لكن لا يمكن ان يترك دون تحديد. ويمكن من خلال تصنيفاتنا رسم حدوده ووضع اللبنة لنظامه القانوني.

في هذا الصدد تعتبر أدوات القانون مهمة ومحدودة على حد سواء، نظرا لوجود مناهج تدرج تحت " قانون الملكية" وتلك التي تدرج تحت " قانون الالتزامات"، هذا التمييز يجعل من الممكن النظر للبيتكوين من عدة جوانب: من وجهة نظر خدمات الدفع، من وجهة نظر المالك، على أنها " مال " bien، ومن وجهة نظر المشتغلين بها على أنها محل أو موضوع معاملة objet de transaction.

المطلب الأول

البيتكوين من وجهة نظر خدمات الدفع

إن الهيئات الإدارية والقضاء اتجها إلى تطبيق التشريعات المتعلقة بخدمات الدفع على الأنشطة المرتبطة بالنقود الافتراضية. وهناك حكم قضائي صادر في 6/12/2011 عن غرفة التجارة 2 لمحكمة Créteil

Merce de بخصوص قضية بين le CIC ضد⁽³⁵⁾ SAS MACARAJA

1/ تقدمت الشركة MACARAJA على أنها وسيط تجاري لشركة أخرى TIBANNE والتي تشرف على تسيير أرضية MTGOX للتبادل بين المتعاملين في شراء وبيع البيتكوين. والشركة MACARAJA تتلقى أي تعليمات من الشركة TIBANNE على أنها الوحيدة التي لها علاقة بمتعاملي الأرضية MTGOX la plateforme وهي التي تضمن تمام العملية ونهايتها بشكل جيد بين المتعاملين مشتريين وبائعين، على أن يتم وضع أموال المتحصل عليها من المشتريين في الحساب الخاص بها في دفاتر CIC من أجل إعادة وضعها في حساب البائعين بعد خصم عمولتها وعمولة شركة TIBANNE تحت رقابة اللجنة التابعة للشركة TIBANNE عند تمام العملية بنجاح. وقد اعتبرت المحكمة التجارية Créteil أن ما قامت به شركة MACARAJA يعتبر من قبيل "خدمات الدفع" يحتاج إلى اعتماد وهذا ما لا يوجد في قضية الحال، وسيتم تأييد ذلك الحكم عند الاستئناف⁽³⁶⁾.

أكد الأستاذ Thierry Bonnet أن شركة MACARAJA ولقيامها بعمليات القبض والتحصيل d'encaissement وعمليات الإفراغ décaissement تلجأ إلى حساب للدفع compte de paiement يكون مفتوح في دفاتر CIC. وبالتالي تكون خدمات الدفع مضمونة من طرف CIC⁽³⁷⁾.

المطلب الثاني

البيتكوين مال

قبل كل شيء يجب أن نفهم بأن البيتكوين هي عبارة عن مال، وعلى هذا الأساس فإن تحليلنا يبدأ من القواعد العامة، ويتم استكمالاً بالقواعد الخاصة منها قانون النقد والمال.

الفرع الأول

البيتكوين مال في إطار القواعد العامة

نتطرق أولاً إلى ما يمثله البيتكوين في المعاملات الحاصلة في إطار القواعد العامة سواء القانون المدني أو التجاري، في إطار القوانين الخاصة منها قانون النقد والمال الفرنسي طبعاً. أولاً/ المال في إطار التجارة: إن تحديد ما إذا كانت عملة البيتكوين مال في مفهوم التجارة أو لا أمر ضروري أولاً وقبل كل شيء، لأنه يعتمد على قانونية جميع الأنشطة التي تعتبرها هدفاً لها، فإذا كانت خارج نطاق التجارة فستكون معاملات البيتكوين باطلة ومنصات البيتكوين غير مشروعة وستكون هناك عقوبات مدنية وربما حتى جزائية على أقل تقدير، لكن قابلية تسويق السلعة (البيتكوين) تعتمد على الخيار السياسي⁽³⁸⁾.

وفي هذا الصدد، من الواضح أن الدول قد تبنت مواقف مختلفة جداً اتجاه تطوير البيتكوين. إذا كان من الواضح أن الدفع بعملة البيتكوين ممكن في لاهاي، فإن البنك المركزي الصيني أمر بإغلاق منصات التداول لجميع العملات الرقمية، وكذلك حسابات البيتكوين قبل الموعد النهائي في 2014/04/15. وعلى النقيض من ذلك ففي فرنسا وفي ظل غياب القرارات السياسية تعتبر عملة البيتكوين سلعة أو مال في التجارة، لذلك لا يتعلق الأمر اليوم فبما إذا كان يمكن أن تكون عملة البيتكوين موضوعاً لعقد أو نشاط اقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الأسئلة حول التصنيفات التي يجب منحها للأنشطة المتعلقة بعملة البيتكوين، والتي يعتمد جزئياً على الطبيعة التي يفرضها الشخص أو ينسبها إليها⁽³⁹⁾.

ثانيا/ الذمة المالية Bien patrimonial

إن عملة البتكوين ونظرا لأنها في التجارة القانونية تدخل في ذمة صاحبها مما تمنحه حقوقا والتزامات، يجب أن يكون المالك قادرا على رؤية حقه في البتكوين مضمون لأنه يعتمد على رمز، يجب أن تكون البتكوين محمية (على الأقل مثل البرامج من خلال الحق في استعمال الرمز) لكن الاحتفاظ بالبتكوين يفرض قيودا كذلك، فإذا كانت لها قيمة فلها آثار ضريبية لاسيما أمام ISF⁽⁴⁰⁾ وببساطة الأرباح المحتملة الناتجة عن إعادة البيع⁽⁴⁰⁾.

ثالثا/ الأموال المنقولة غير القابلة للاستهلاك والاستبدال: يظهر أن عملة البتكوين قابلة للنقل نظرا لتداولها، قد يعتقد الشخص أن البتكوين مال يمكن استبداله، لكن إضفاء الطابع الفردي على عملة البتكوين بواسطة رمز كمبيوتر يمنحها خاصية مميزة حيث كل بتكوين لا يمكن استبداله بآخر وهذا هو السبب في عدم وجود "حساب بيتكوين" من الناحية التقنية، ولكن يمكن جمعها في خزائن أو محافظ الكترونية وبالمثل فإن إيداع البتكوين لا يشكل ودیعة غير منتظمة وليس قرض. البتكوين ليس شيئا قابلا للاستهلاك أيضا لأنه لا يمكن استهلاكه من خلال الاستخدام. باختصار فإن خصائص البتكوين فيما يتعلق بالشريعة العامة للأموال لا تقدم حلولاً حاسمة، لذا سنحاول تحليلها من وجهة نظر القوانين الخاصة⁽⁴¹⁾.

الفرع الثاني

من وجهة نظر قانون النقد والمال الفرنسي

أولا: البتكوين أداة مالية.

يتم تداول البتكوين من خلال منصات التداول أحيانا، كما ينظر إليه أحيانا على أنه مخزن للقيمة والذي يمكن أن يشجع المستثمرين على استثمار مدخراتهم فيه، وهذا ما يفسر محاولة توضيح فكرة الأداة المالية، وأن الفكرة تستوجب الرجوع إلى تعريف قانوني دقيق منصوص عليه في قانون النقد والمال: الأدوات المالية instruments financiers الواردة في نص المادة 1/211⁽⁴²⁾ من قانون النقد والمال الفرنسي، الأوراق المالية هي أوراق مالية صادرة عن شركات مساهمة، سندات ديون، أو الحصص والأسهم لهيئات الاستثمار الجماعي.

على كل حال يبدو أن النقود الافتراضية لا تدخل في ولا تتوافق مع تعريف الوسائل المالية ولا سندات الديون. حيث أن صدور النقود الافتراضية في بدايتها غير مرتبط أساسا

بتقديم مقابل للأموال، وهي لا تمثل أي دين على مصدرها، حيث أن البيتكوين نشأ بين مجموعة مغلقة من مستخدمي الانترنت والذين اعتمدوا برنامج حر أنشأ بناء على خوارزميات أو لوغاريتمات خاصة des algorithmes spécifiques، وهي وحدات في الحساب ممنوحة لكل واحد ويتم مكافئتهم على كل مشاركة أو تشغيل لهذا النظام. ولا يملك المستخدمون أي دين في مواجهة المصدر لهذه النقود، (أي لا وجود لأية علاقة مديونية بين المصدر وبين أي متعامل آخر)⁽⁴³⁾. وعليه فلا تتناسب عملة البيتكوين مع أي من هذه التصنيفات وهي لا تستجيب لفكرة

" العقود المالية" والتي يشار إليها بالأدوات المالية الآجلة، والتي يتم تحديدها بموجب مرسوم⁽⁴⁴⁾، وبالتالي فإن البيتكوين ليست أداة مالية أيضا.

وعلى اعتبار أن عملة البيتكوين مال منقول معنوي، اقترحت هيئة الأسواق المالية بعض المقترحات حيث يمكن اعتبار النقود الافتراضية منتجات مصرفية، مؤشر أو إجراء مالي «mesure financière» في مفهوم المادة 1/211 من قانون النقد والمال الفرنسي، ويمكن اعتبارها دعامة لعقود مالية support، أو مال مماثل للسلع أو مال من نوع آخر (مختلف) divers Bien وفقا لنص المادة 1/150 من قانون النقد والمال الفرنسي. ويمكن أن تكون هذه المقترحات قد فتحت المجال أو تفتح المجال لجميع المهتمين لتوضيحها أكثر وإعطاء مقترحات بشأنها وتقديم حجج تبرر ذلك⁽⁴⁵⁾.
ثانيا/ البيتكوين مال مختلف.

ظهرت مؤخرا فكرة جديدة وجذابة على يد⁽⁴⁶⁾ Mme France Drummond في أن البيتكوين يمكن أن نعتبره " مال مختلف"، هذا التصنيف له عواقب وخيمة في القانون المالي خصوصا بالنسبة لبائعي عملات البيتكوين، حيث تخضع قانون النقد والمال لنظام خاص، وهو نظام الوسيط في الأموال المتنوعة، ولكنه يفترض أن المحترف يقدم مسبقا عائد البيتكوين للدخول في هذا النظام، ومع ذلك يمكننا أن نعتقد بأن بائعي البيتكوين حريصون جدا على عدم الثناء على جانب المضاربة vanter son cote spéculatif، وبالعكس من ذلك يسعون إلى تحذير المشتريين من مخاطر فقدان القيمة.

إن البيتكوين يبقى عبارة عن محل أو موضوع قانوني غير محدد ومع ذلك ربما يتعلق الأمر بالمعاملات التي هي موضوعها، الخدمات التي تقدمها عملة البيتكوين⁽⁴⁷⁾.

الفرع الثالث

البتكوين موضوع معاملة

يعتبر البتكوين اليوم موضوعا للمضاربة، مما يدفع السلطات إلى تنظيمها، ولكن هذا التنظيم لا يمكن أن ينطبق إلا فيما يتعلق بالعقود والعمليات والخدمات التي يكون هو موضوعها. من هذه الزاوية ينبغي النظر إليها من وجهة نظر قانون العقود والقانون الخاص (قانون الأنشطة الاقتصادية).

أولا/ البتكوين كموضوع للعقود.

1/ البتكوين يقدم خدمة مزدوجة: في العقود هناك نوعان من الخدمات، الخدمة الرئيسية موضوع العقد، والخدمة النقدية التي تجعل من الممكن تعويض الخدمة الرئيسية، إن النظر إلى عملة البتكوين على أنها عملة خاصة يقودنا بداية إلى اعتبارها من زاوية الخدمة النقدية التي يمكن لأي تاجر قبولها في السداد قبل اعتبارها هي محل الخدمة الرئيسية⁽⁴⁸⁾.

2/ البتكوين موضوع لخدمة نقدية: كما رأينا سابقا فإن البتكوين ليست نقود، لذلك لا يمكنها إعطاء أو تقديم خدمة نقدية بالمفهوم الدقيق، ولأن البتكوين هو مجسم أو هيئة معينة un corps certain، فالعمليات التي تتم بالبتكوين لا يمكن استيعابها في عمليات الشراء⁽⁴⁹⁾.

من الناحية التقنية فإن تسوية سلعة أو مال بواسطة بتكوين هو مبادلة "مقايضة" في مفهوم المادة 1702 من القانون المدني الفرنسي. جبايا هذا التكييف يؤدي بنا إلى تطبيق الحل الذي يقودنا إلى نظام TROCS les SEL وعليه قد تفرض ضريبة مزدوجة إذا كانت العملية بين شخصين خاضعين، أي ضريبة على القيمة المضافة مزدوجة⁽⁵⁰⁾.

إذا كنا في المجال التجاري وتمت تسوية العقد بواسطة البيتكوين، فإن العقد صحيح من الناحية القانونية، لأن الأطراف اتفقوا على تسوية عقدهم بواسطة هذه العملة، إلا إذا كان العقد بحد ذاته غير مشروع، كما كشفته⁽⁵¹⁾ TRACFIN. وقد قدمت الشؤون الإعلامية المتعلقة بالعملات الافتراضية الأخرى تساؤلات حول تطبيق نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب نظرا لأنه يخشى استخدام البيتكوين في هذه الأخيرة، لذا فقد اهتمت الخلية الاستخباراتية المالية (CRF) كما أطلق عليها في توجيهه 2005⁽⁵²⁾. وكذا GAFI وهي سلطة دولية بهذا المجال لمتابعة كل ما يتعلق بالبيتكوين.

3/ البيتكوين موضوع لخدمة أساسية: لا يمكن أن يقدم البيتكوين على أنه مال أو شيء نقدي (نقود خاصة أو تقليدية) إذا تم شراءها مسبقا بل يمكن اعتبارها مال اقتصادي. إن الشراء لأجل البيع للبيتكوين يدخل في مفهوم المادة 1/110 من القانون التجاري الفرنسي ومن المتوقع أن تطبق بمناسبته قواعد القانون التجاري، وبالنسبة للشخص المتعامل به والذي يعتاد بيعها سيشكل العمل بالنسبة إليه نشاط تجاري. وهذا يؤدي بنا في تطبيق القواعد الجبائية الخاصة. لكن من الناحية العملية والسؤال الذي يطرح هو مسألة تكييف المنصات والتي لا تستعمل الشراء لأجل البيع وإنما تستعمل لتبادل العملات بين مستخدمي الانترنت. وبدونها لا يمكنهم معرفة قيمتها وبالتالي شراءها وإعادة بيعها. وعليه يمكن اعتبارها كموضوع لنشاط.

ثانيا/ البيتكوين موضوع لنشاط.

فيما يتعلق بمنصات تبادل البيتكوين يحاول قانون الأنشطة التركيز على حالة الأشخاص الذين يقومون بالعمليات على أساس منتظم، وعليه فإنه يعتمد على الجانب الشخصي. وبالتالي من المهم جدا معرفة كيفية تصنيف الأنشطة التي تمارس بواسطة عملة البيتكوين، لأنه إذا ما تم تنظيمها فقد يكون موضوع الشركة غير مشروع في حالة عدم الامتثال للنصوص المعمول بها. وقد صدر في فرنسا حكمين بخصوص هذه المسألة في عام 2011 و2013 من محكمة استئناف باريس وتناولت كلتاها الوضع القانوني للمنصات حيث كانت شركة MACARAJA الشريك الأوروبي لشركة TIBANNE والتي تدير منصة الانترنت في اليابان والمعروفة باختصار ب MTGOX تسمح هذه المنصة بتبادل عملات البيتكوين بين المشتريين والبائعين في المنطقة SEPA.

قامت الشركة TIBANNE بالتواصل مع الشركة MACARAJA من اجل دفع الأموال التي تم إيداعها من قبل المشتريين بمناسبة شراءهم لعملات البيتكوين في حساب الودعية المفتوح في سجلات CIC من أجل إعادة اداعها في حساب البائعين بعد خصم عمولتها.

خاتمة.

إن عملة البيتكوين وعلى اعتبار أنها واحدة من النقود الافتراضية. لا تنتمي لأي من الأنظمة السابقة، ولا تدخل في طائفة النقود القانونية (المعدنية والورقية) ولا في طائفة النقود الالكترونية، وحتى نظامها القانوني مازال غير واضح المعالم وتسعى الدول ونظرا لكثرة

استعمالها أن تؤطرها وتنظمها حتى لا تستعمل في الأعمال غير المشروعة. وقد فصل المشرع الجزائري صراحة بحظر التعامل بالعملة الافتراضية بكل أشكالها بما فيها البيتكوين خوفا من المخاطر التي تسببها.

° والبيتكوين عملة مشفرة ترتكز على بروتوكولات مشفرة تقدم خدمة الدفع وتضمن هوية المشاركين. وأصل تشفيرها هو أصل افتراضي مخزن على وسيط إلكتروني يسمح للمستخدمين قبول الدفع لإجراء معاملات دون حاجة اللجوء إلى النقود القانونية.

° يتم إنشاء البيتكوين من طرف المعدّنين وتعتمد على تقنية "النند للنند" ويتم تبادلها من نظير إلى نظير بين الأفراد، ولكن دون الحاجة إلى المرور من خلال بنك وبدون سيطرة الدول أو البنك المركزي عليها، يعني أن الإصدار النقدي ليس من اختصاص بنك أو دولة، إلا أن البيتكوين محدد مسبقا في رمز معلوماتي. ويتم تحديد قيمتها فقط من قبل سوق الصرف وعلى أساس استخدامها.

° تعتمد عملة البيتكوين على مجموعة من أجهزة الكمبيوتر تعتبر "عقدًا" «nœuds»، تقوم أجهزة الكمبيوتر هذه بتنفيذ كود البيتكوين، وتخزين block Chain الخاص بها. ولا تتطلب عملة البيتكوين بنية تحتية مركزية لضمان المعاملات والتحقق منها. يتم إجراء هذه التحقيقات بواسطة مستخدمي شبكة البيتكوين، ويتم اختيارهم عشوائيا على فترات منتظمة.

° إن البيتكوين ليس نقودا بالمعنى القانوني الوارد في المادة 1/111 من قانون النقد والمال الفرنسي، ولا يمكن تصنيفها على أنها نقود قانونية على أساس أنها قد لا تحظى بقبولها في الوفاء، حيث ليس لها قوة إبراء مطلقة مثل النقود ولا تقدم أية ضمانات للمتعاملين بها. ولا يمكن اعتبار البيتكوين من النقود الالكترونية لعدم احتواء تعريف هذه الأخيرة للنقود الافتراضية، وكذا لأنها لا تصدر من أجل تحصيل أو استلام الأموال.

° يبقى البيتكوين خارجا عن كل الأطر المعروفة في القواد العامة، لثمنه ببعض الخصوصية سواء عند إنشائه، أو عند التعامل به، لذا يمكن اعتباره عملة خاصة لها قواعدها ونظامها والتي تحتاج إلى تأطيرها وتنظيمها من قبل الدول.

° يمكن اعتباره البيتكوين صورة مجردة لـ "كائن قانوني غير محدد" أو نقود وهمية. حيث لا تتوافر فيها خصائص وسائل الدفع ولا تعتبر وحدة الحساب ولا مخزن القيمة. ومع ذلك فإن البحث في إطارها القانوني يجب أن يجمع بين مجموعة من الاعتبارات: أنها عملة افتراضية غير مركزية، غير معروفة، منظمة ذات block Chain، وهناك مستخدمين يريدون قانونا يتكيف بشكل مرّن مع هذه العملة، حيث تعتبر وسيلة تسوية مباشرة بين المشغلين الذين يقبلونها ووسيلة للدفع التعاقدية.

التوصيات :

° نوصي بتنظيم النقود الافتراضية وبالخصوص البيتكوين تنظيمًا قانونيًا لما هو بالفعل منظم ذاتيًا من الناحية الفنية، حيث يجب الاستجابة لحاجة عملية، حيث وصلت كمية الأصول المشفرة إلى حوالي 330 مليار يورو في نهاية يناير 2018. هذا الرقم يتكون أساسًا من 35٪ من البيتكوين. وتشير أحدث التقديرات إلى أن 24.5 مليون شخص سيستخدمون محفظة إلكترونية block Chain و 16.6 مليون عملة بتكوين وعليه فهي عملة ستكون متداولة بشكل رهيب وسيشهد المستقبل زيادة في التداول.

° وفيما يتعلق بتقلب عملة البيتكوين وأن المعاملات تتم بين الأشخاص الذين لا يعرفون بعضهم البعض، مما يجعل جهات التصديق الإلكترونية أو الأطراف الثالثة الموثوق بها عديمة الفائدة، فمن باب أولى يجب على التشريعات التصدي لهذه النقود بالتنظيم مع الأخذ في الاعتبار أن هناك عقبات صعب التغلب عليها.

الهوامش:

(1) Le 16 février 2021, le Bitcoin a dépassé le cap des 50 000 dollars de valeur pour la première fois de son histoire. Ainsi, la société Tesla a annoncé avoir acheté l'équivalent de 1,5 milliard de dollars en Bitcoin. À l'avenir, le constructeur automobile compte également accepter le BTC en guise de moyen de paiement pour ses véhicules. De quoi augmenter fortement l'intérêt de cette crypto-deviser. Mastercard a également décidé d'ouvrir son réseau à plusieurs crypto-monnaies, dont le Bitcoin. D'autres entreprises comme PayPal et BNY Mellon ont également affiché leur soutien à cette monnaie d'un genre nouveau.

À présent, les spéculateurs s'interrogent sur la possibilité que d'autres entreprises soutiennent le Bitcoin. Cette simple hypothèse suffit à faire exploser la valeur théorique du BTC.

Toutefois, certaines firmes se montrent plus réticentes. Par exemple, Uber a avoué avoir hésité à accepter le Bitcoin en guise de moyen de paiement pour ses courses avant d'y renoncer.

Quoi qu'il en soit, le nouvel **essor du Bitcoin semble bien différent de celui de 2017**. À l'époque, la hausse de prix était stimulée par les spéculations sur le secteur du commerce de détail. Désormais, elle est liée à la demande d'investisseurs institutionnels. Selon **Michael Saylor**, CEO du fournisseur du logiciel de **MicroStrategy**, "le Bitcoin est bien plus stable qu'il ne l'était il y a trois ans". D'ailleurs, **MicroStrategy et Square** ont fait couler beaucoup d'encre en 2020 en transformant une partie de leur cash en Bitcoin. Cette tendance nouvelle devrait se poursuivre en 2021. Voir **Bastien L**, Bitcoin: qu'est-ce que c'est et comment devenir riche ? Le guide ultime du BTC, 19 février 2021, voir le site :

<https://www.lebigdata.fr/bitcoin-tout-savoir>, la date de consultation : 14 mars 2021 et **M A**, Le bitcoin, c'est quoi exactement ? Est-ce une monnaie ? Est-ce intéressant comme investissement ? Publié le dimanche 07 mars 2021 à 07h00, https://www.rtf.be/info/societe/detail_le-bitcoin-c-est-quoi-exactement-est-ce-une-monnaie-est-ce-interessant-comme-investissement?id=10709375; la date de consultation : 15/03/2021.

⁽²⁾ **Laurent Barbotin**, Monnaies virtuelles, un cadre juridique en pleine évolution, Gestion de Fortune, N : 253- novembre 2014, p : 68.

⁽³⁾ **Bastien L**, Block-Chain et Big Data : deux technologies complémentaires, 4 mai 20, voir le site : <https://www.lebigdata.fr/bitcoin-tout-savoir>, la date de consultation : 14/03/2021.

⁽⁴⁾ **(TRACFIN : Traitement du renseignement et action contre les circuits financiers clandestins)**, Organisme du ministère de l'Économie et des Finances, chargé de la lutte contre la fraude fiscale, le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Voir le site : <https://www.economie.gouv.fr/tracfin>. La date de consultation : 12/03/2021.

⁽⁵⁾ **Laurent Barbotin**, op cit, p : 68.

⁽⁶⁾ **Myriam Roussille**, Le Bitcoin : objet juridique non identifié, Banque et droit, N : 159, 10/01/2015, p : 27.

⁽⁷⁾ الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2011, المتعلق بالنقد والقرض, (ج ر عدد 52 المؤرخ في 27 أوت سنة 2011), المعدل والمتمم.

⁽⁸⁾ Banque de France, « les dangers liés au développement des monnaies virtuelles : l'exemple du Bitcoin », 3 février 2014.

⁽⁹⁾ Position de L'ACPR relative aux opérations sur bitcoins en France : position 2014-P-01, 29 janvier 2014.

(ACPR : L'Autorité de contrôle prudentiel et de résolution.

⁽¹⁰⁾ Conférence de presse de L'AMF, 4 juillet, 2014. (AMF : l'autorité des marchés financiers)

⁽¹¹⁾ BOFIP 11 juillet 2014, BNC-BIC-ENR-PAT- régime fiscal applicable aux bitcoin. Voir le site : <https://bofip.impots.gouv.fr/bofip/9515-PGP.html/identifiant=ACTU-2014-00196>. Date de consultation 05/01/2020.

⁽¹²⁾ **SYLVAIN MIGNOT**, Le BITCOIN : la nature et fonctionnement, revue-banque (banque- droit) N : 159, 10/02/2015, p : 10. Sur le site : http://www.revue-banque.fr/risques-reglementations/article/dossier-bitcoin-bitcoin-nature-fonctionnement#restricted_content, la date de consultation : 12/10/2018.

⁽¹³⁾ **BASTIEN L**, Bitcoin: qu'est-ce que c'est et comment devenir riche ? artpréc, site préc.

⁽¹⁴⁾ L'émergence du bitcoin et autres crypto-actifs: enjeux, risques et perspectives, Banque de France, Focus n° 16 – 5 mars 2018. P : 01, sur le site : https://publications.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/focus-16_2018_03_05_fr.pdf. La date de consultation : 13/03/2021.

⁽⁴⁾ **SYLVAIN MIGNOT**, op cit, p : 10.

⁽¹⁵⁾ **GARANCE Mathias**, le Bitcoin, la monnaie virtuelle dont tout le monde parle, sur le site : <https://www.avocats-mathias.com/technologies-avancees/bitcoin-monnaie-virtuelle>. La date de consultation : 10/03/2021

⁽¹⁶⁾ **Bastien L**, Bitcoin: qu'est-ce que c'est et comment devenir riche ? artpréc, site préc.

⁽¹⁷⁾ **Bastien L**, Block-Chain et Big Data : deux technologies complémentaires, 4 mai 20, voir le site : <https://www.lebigdata.fr/bitcoin-tout-savoir>, la date de consultation : 14 mars 2021.

⁽¹⁸⁾ **M, A**, Le Bitcoin, c'est quoi exactement ? Est-ce une monnaie ? Est-ce intéressant comme investissement ? artpréc, site préc

⁽¹⁹⁾ Ibid

(20) Le code monétaire et financière, art L 111-1 : « La monnaie de la France est l'euro. Un euro est divisé en cent centimes » Voir le

site : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000006643875/#:~:text=La%20monnaie%20de%20la%20France,est%20divis%C3%A9%20en%20cent%20centimes.

(21) Il existe deux types de monnaie, fiduciaire (pièces et billet) ou scripturale (écriture en compte tenue par un établissement bancaire ou de paiement), qui remplissent cette caractéristique. La simple remise de monnaie fiduciaire suffit à libérer le débiteur. Pour payer en monnaie scripturale, le débiteur doit recourir à des instruments de paiement (cheque, carte) et/ ou à des prestations de services de paiement qui vont assurer le transfert des unités de monnaie scripturale qui le libéreront. Pour ce faire, il donne l'ordre (virement, carte) ou l'autorisation (prélèvement, TIP) à l'établissement teneur de compte de procéder au jeu d'écriture nécessaire au transfert.

(22) Myriam Roussille, op cit, p : 28.

(23) Laurent Barbotin, op cit, p : 68.

(24) compte rendu de la commission des finances, mercredi 14 janvier 2014 « enjeux liés au développement des monnaies virtuelles de type -BICOIN – table ronde ». p : 4.

(25) **Autorités de marches financières. 2014** , Cartographie 2014 des risques et tendances sur les marches financiers et pour l'épargne, voir le site : <https://www.amf-france.org/fr/actualites-publications/publications/rapports-etudes-et-analyses/risques-et-tendances-ndeg15-cartographie-2014-des-risques-et-tendances-sur-les-marches-financiers-et>. La date de consultation : 12/10/2018.

(26) directive 2009/110/ CE du parlement européen et du conseil du 16 septembre 2009 concernant l'accès à l'activité des établissement de monnaie électronique et son exercice ainsi que la surveillance prudentielle de ces établissements, modifier les directives 2005/60/CE et 2006/48/CE et abrogeant la directive 2000/46/CE.

(27) La loi N 2013-100 du 28 janvier 2013 portant diverses dispositions d'adaptation de la législation au droit de l'Union européenne en matière économique et financière, art 1 à 14.

(28) Myriam Roussille, op cit, p : 28.

(29) Ibid, p : 28.

(30) Laurent Barbotin, op cit, p : 69.

(31) L'article L315-1-I du Code monétaire et financier, issu de la **loi n°2013-100 du 28 janvier 2013** transposant la directive 2009/110/CE du 16 septembre 2009 (dite « DME2 ») dispose que : « **la monnaie électronique est une valeur monétaire qui est stockée sous une forme électronique, y compris magnétique, représentant une créance sur l'émetteur, qui est émise contre la remise de fonds aux fins d'opérations de paiement définies à l'article L. 133-3 et qui est acceptée par une personne physique ou morale autre que l'émetteur de monnaie électronique.**»

(32) Banque de France, Focus n : 10, 5 /12/2013.

(33) Banque de France, focus, 5 décembre 2013, N : 10, « les dangers liés au développement des monnaies virtuelles : l'exemple du Bitcoin ».

(34) Myriam Roussille, op cit, p : 30.

(35) (CIC : Crédit Industriel et commercial), voir le site : T. com. Créteil, 6 déc. 2011, n° 2011F00771. Lire en ligne, <https://www.doctrine.fr/d/TCOM/Creteil/2011/V9A54F8742BBF244F8DAC>, la date de consultation : 15/03/2021.

(36) Cour d'appel de paris, pole 5 chambre 6, 26 septembre 2013.

(37) Laurent Barbotin, op cit, p : 70.

(38) Myriam Roussille, op cit, p : 29.

(39) Ibid, p : 29.

(40) Ibid, p : 29.

(41) Ibid, p : 29.

(42) L'article **211/1 Code Monétaire ou Financier français** : « I. – Les instruments financiers sont les titres financiers et les contrats financiers.

II. – Les titres financiers sont :

1. Les titres de capital émis par les sociétés par actions ;
2. Les titres de créance ;
3. Les parts ou actions d'organismes de placement collectif.

III. – Les contrats financiers, également dénommés " instruments financiers à terme ", sont les contrats à terme qui figurent sur une liste fixée par décret.

IV. – Les effets de commerce et les bons de caisse ne sont pas des instruments financiers ». Voir le site : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000032469968/

⁽⁴³⁾ Autorités de marchés financières. Risques et tendances, N : 15, juillet 2014, p : 63.

⁽⁴⁴⁾ Code monétaire et financière, art D211-1 A, le décret vise globalement les options, les contrats à terme et contrat d'échanges, ce qui ne semble pas répondre au bitcoin.

⁽⁴⁵⁾ **Laurent Barbotin**, op cit, p : 69.

⁽⁴⁶⁾⁽³⁾ **F, Drummond**, « bitcoin : du service de paiement au service d'investissement ? », BJB, 2014, p : 249.

⁽⁴⁷⁾ **Myriam Roussille**, op cit, p : 30.

⁽⁴⁸⁾ **Myriam Roussille**, op cit, p: 30.

⁽⁴⁹⁾ **Ibid**, p: 30.

⁽⁵⁰⁾ **Ibid**, p: 30.

⁽⁵¹⁾ Organisme du ministère de l'Économie et des Finances, chargé de la lutte contre la fraude fiscale, le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

⁽⁵²⁾ Art 21 du Directive 2005/60/CE du parlement européen et de conseil du 26 octobre 2005 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins du blanchiment de capitaux et de financement du terrorisme.